دورات حياة الهواتف النقالة – الإستخدام، الإرجاع، إعادة الإستخدام وإعادة التدوير

ملخص تنفيذي

في يومنا هذا يوجد أكثر من بليوني شخص في جميع انحاء العالم يستخدمون الهواتف النقالة، وتقدر جمعية جي اس ام أنه بحلول العام 2010 سيفوق هذا العدد الثلاثة بلايين.

إن المناطق الأكثر نمواً هي أفريقيا، الشرق الأوسط، أوروبا الشرقية والأمريكيتين. نحن نقدر أن حوالي 896 مليون هاتف نقال سوف يباع في العام 2006، وحوالي 50% من هذا العدد ستكون هواتف مُسْتبدلة، وحوالي 1 من كل 10 زبائن جدد سيستخدم هاتفاً "مستعملاً". ونقدر أيضاً أنه سيتم جمع اكثر من 20 مليون هاتف لإعادة إستخدامها أو إعادة تدويرها، والهواتف التي لا يمكن إصلاحها ستشكل أقل من 0.003% من الوزن السنوي الكلي للمعدات الإلكترونية المُهْمَلة. في العادة، يمكن إعادة تدوير أكثر من 70% من (مكونات) الهاتف النقال، وتصاميم المصنعين المبتكرة تحد من إستخدام المواد الخطرة في الهواتف الجديدة.

إن شركات الإتصالات النقالة – المُشار اليها "بالشركات" من هنا فصاعداً - تدرك المسؤوليات البيئية المرتبطة بالهواتف النقالة الجديدة والمستعملة. فبالفعل إن برامج الإرجاع التي تقودها الشركات موجودة في أسيا المحيط الهادىء، وأوروبا والولايات المتحدة منذ أواخر التسعينيات، وهي سابقة للمتطلبات القانونية. وهناك الآن مخصصات لدعم جمع الهواتف المستعملة في 40 دولة على الأقل، بما فيها دول عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فيما يتعلق بإرجاع الهواتف النقالة، فيفضل تصليحها وإعادة إستخدامها بدلاً من إعادة تدويرها، حيث أن ذلك يزيد من عمر المنتج. إن أكثر من 70% من الهواتف فى المتوسط التي يتم جمعها من الدول المتطورة يمكن إعادة تصليحها ومعظمها يباع في الدول النامية بأسعار مُتباينة جداً، ومدى الأسعار الدليلى هو 40-30 دولار.

نحن نعتقد أن القوانين الحالية تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالحركة العالمية للهواتف النقالة المستعملة، خاصة تلك المخصصة لإعادة الإستخدام – من المحتمل بعد إصلاحها، تجديدها أو تحديثها - هذه الهواتف التي تعتبرها الشركات منتجات ذات قيمة ملازمة بدلاً من إعتبارها من النفايات، وذلك بنفس الطريقة التي يُنظر فيها إلى السيارات المستعملة على أنها منتجات عند تناقلها من مالك إلى آخر. وبالإضافة إلى ذلك، إن العبء المتزايد للقوانين المنظمة للهواتف النقالة المستعملة لديه القدرة على إضعاف الجدوى التجارية لتجديدها.

تعتقد جمعية جي اس ام اي أنه يجب على جميع المساهمين بذل المزيد من الجهد. فالحكومات قادرة على ضمان تناسب القوانين التنظيمية، مكافأة الممارسات الجيدة، تجنب البيروقراطية غير الضرورية والتعامل مع كب نفايات المعدات الإلكترونية في البلدان التي ليس لديها البنية التحتية اللازمة لإعادة التدوير. كل منّا يمكنه ضمان إرجاع الهواتف النقالة القديمة من خلال برامج الإرجاع المعروفة بدلاً من رميها.

في النهاية، عن طريق العمل معاً يمكننا ضمان إيصال الفوائد البيئية، الإجتماعية والإقتصادية للهواتف النقالة الجديدة والمستعملة إلى الجميع، وبشكل مُسْتدام.

أخبرنا عن رأيك على البريد الإلكترونى ***environment@gsm.org***

لقراءة التقرير الكامل، أو للحصول على المزيد من المعلومات زوروا ***www.gsmworld.com***

الدكتور جاك راولي

مدير الأبحاث والإستدامة

جمعية جي اس ام

أكتوبر 2006